اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الموازنة التكميلية وملامسة الواقع !

أفصحت الحكومة عن تبويبات الموازنة التكميلية للعام الحالي ٢٠١٢ بواقع(٢) تريليوني دينار لمشاريع الكهرباء واكثر من ترليون للبطاقة التموينية ، وتخصيصات اخرى لدرجات وظيفية في وزارتي الدفاع والداخلية ووزارات اخرى ، وشملت التخصيصات ايضا تعويضات الكويت وبسقف اجمالي جاوز حاجز الـ ١٠ ترليونات دينار ، وهذه التبويبات بطبيعة الحال تراها الحكومة ذات اولويات اولى في ظل الظروف الحالية ، وقد تناست الجوانب الخدمية وقطاعات اقتصادية اخرى يفترض ان تأخذ اولويات في التخصيصات ، ذلك ان الحكومة تحدثت عن خارطة طريق لمعالجة ازمة الكهرباء ووعدت في آخر تحديث لتصريحاتها ان صيف العام المقبل ٢٠١٣ سيشهد تحسناً ملموساً في انتاج الطاقة الكهربائية بحسب خطة الوزارة في تنفيذ وإنجاز المشاريع المتعاقد عليها وبحسب السقوف الزمنية المحددة لذلك ، ولا ندري ما جدوى التخصيصات التي تحدثت عنها الموازنة التكميلية خاصة اذا ماعرفنا ان السقف الزمني الادنى لمشاريع الكهرباء لا يقل عن ١٨ شهراً ، ويضاف لهذا الزمن فترة اقرار الموازنة في مجلس النواب ومن ثم اطلاق التخصيصات من قبل وزارة المالية وبعدها فترة الاعلان والمناقصات ، حيث ان هذه المراحل تتطلب سقفاً زمنياً قد ينتهي عام ٢٠١٢ ولن تبدأ المشاريع ، ومن هنا نرى لا جدوى من تخصيصات الكهرباء حتى وان كانت لأغراض الصيانة .

وعندما نعرج على موضوعة البطاقة التموينية ، حيث الفشل الذريع لوزارة التجارة في مراحلها المتعاقبة في انسيابية وتوزيع مفردات البطاقة التموينية حتى بوضعها الحالي للفقرات الخمس البائسة التي تتضمنها حالياً والتي لم تصل الى المستهلك بشكل كامل حتى اللحظة ، حيث ان هذا الارتباك والفشل في توزيع مفردات البطاقة التموينية ، يجعلنا كمتابعين في موضع شك بامكانية جدوى هذه التخصيصات الكبيرة للبطاقة التموينية ، حيث يقفز هنا للذهن تساؤل مفاده ، هل حصل المواطن على المفردات الحالية بتخصيصاتها المعروفة حتى يمكن ان يحصل على مفردات اخرى ، او مثلاً على تحسينات على هذه المفردات او سرعة وانسيابية في مشهد توزيعها الشهري ؟ نعتقد وبحسب تجربتنا مع وزارة التجارة ليس الحالية فحسب ، بل الوزارات العتيدة المتعاقبة انها غير قادرة على فعل اي شيء بوجود الكوادر الحالية في المديريات العامة لأنهم غير قادرين على الاتيان بحلول لمشهد البطاقة التموينية المتعثر على طول الخط !

وفي باب آخر من ابواب الموازنة التكميلية نرى ان الحكومة مستمرة في إغراق المؤسسة الامنية في وزارتي الدفاع والداخلية بتعيينات جديدة وكأن الفيالق الحالية غير قادرة على حفظ الامن وتحقيق الاستقرار الامني في وقت تؤكد الحكومة وفي اكثر من مناسبة على قدرة مؤسستها الامنية للدفاع والداخلية على احكام القبضة الامنية ، حيث نرى ان الموازنة التكميلية غير معنية بهذا الامر ومن الافضل تركه للموازنات العامة وان كان محل مراجعة دقيقة .

كنا نتمنى على الحكومة ان تأتي بموازنة تكميلية جلها للاستثمار في قطاعات ومحاور اكثر ملامسة للواقع واكثر قرباً بمعاناة المواطنين .

المالية تعزو أسباب إيقاف منح القروض إلى شحة السيولة النقدية

ماليون يؤكدون وجود أكثر من 30 ترليون دينار في مصرفي الرافدين والرشيد

□ بغداد /أحمد عبد ربه

كشف خبراء ماليون ومصرفيون عن وجود اكثر من ٣٠ ترليون دينار في مصرفي الرافدين والرشيد في الوقت نفسه عزت وزارة المالية أسباب إيقاف منح القروض السكنية للموظفين إلى شحة السيولة النقدية. وقال الخبير المالي باسم جميل انطون لـ (المدى) ان المبالغ المرصودة في مصرفي الرشيد والرافدين تقدرب من ٣٠ ترليون دينار كأرصدة حكومية مبيناً ان المقصود بشحة السيولة النقدية هو نفاد التخصيصات المالية المرصودة لقروض الموظفين . من جانبه انتقد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري الزيادة في اطلاق القرض مبيناً انها زادت من السيولة النقدية لدى المواطنين .

وقال الصوري لـ (المدى) :ان اطلاق السلف والقروض بطريقة عشوائية غير مدروسة ادت الى زيادة السيولة النقدية لدى المواطنين لافتاً الى ان ذلك يرفع من معدلات التضخم . واضاف الصوري : يجب ان يفصل رأس المال عن الادارة درءاً لحدوث مشاكل مالية تعيق عمل المصارف داعيا الى ضرورة الاسراع بقانون المصارف الذي بدوره ينظم عمل المصارف ويأخذ على عاتقه فصل الادارة عن رأس المال ، وعزت وزارة المالية أسباب إيقاف منح القروض السكنية للموظفين إلى شحة السيولة النقدية، مشيرة إلى أن أبرز أسباب شحة السيولة "تلكؤ استقطاع دوائر المحاسبة في وزارات الدولة لأقساط القروض واستلامها من قبل ذوي الدرجات العالية"، فيما أكدت أن الاقساط التي وصلت لمصرف الرافدين من تلك القروض لم تبلغ ٥٪.

وقال مدير عام مصرف الرافدين التابع لوزارة المالية ضياء الخيون: إن توقف منح قروض السكن للموظفين جاء نتيجة شحة السيولة النقدية، مبينا أن تلكؤ دوائر المحاسبة بالوزارات في استقطاع أقساط القروض المستحقة على الموظف، واستلام تلك القروض من قبل ذوي الدرجات العالية من هم ليسوا بحاجة إليها سبب في شحة السيولة النقدية لدى المصرف.

وأضاف الخيون: إن الاقساط التي وصلت لمصرف الرافدين من القروض التي مُنحت للموظفين لم تبلغ ٥٪ ، لافتا إلى أن "تلك القروض والبالغة ٥٠ مليون دينار كحد أدنى و ١٠٠ مليون دينار كحد أعلى، تصل في بعض الأحيان لأكثر من عشرة أقساط".

وأوضح الخيون: أن "مصرف الرافدين تجاوز المخصص له من القروض السكنية بثلاثة أضعاف، ولم يكن مبادراً لعدم صرفها، وإنما المقترضون قد تجاوزوا المبلغ المخصص للقروض"، مشيرا إلى أن "المصرف أقرض بحدود تسعة ترليونات دينار في حين ما تم تخصيصه لذلك هو ثلاثة ترليونات دينار فقط".

وأوقفت وزارة المالية في شباط الماضي، تسليف الموظفين لأسباب وصفتها بالإدارية، استجابة لطلب مصرفي الرافدين والرشيد بسبب الإقبال المتزايد على هذه السلف من قبل الموظفين الذي تجاوز الخطط المعدة لهذا الغرض.

وكانت وزارة المالية قد قررت منذ عام ٢٠٠٨ وعن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة منح سلف وقروض للموظفين مختلفة على ألا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك، على ألا يتجاوز القرض الـ ٥٠ مليون دينار وبفائدة ٨ بالمائة على أن تسدد خلال عشر سنوات.

ويعد القرض سلفة في حالة وجوب تسديد المبلغ كاملا قبل أن يتقاعد، في حين يعد قرضاً في حالة إمكانية تسديده إلى ما بعد انتهاء خدمته الوظيفية وإحالته على التقاعد.

التخطيط: حجب التموينية عن ذوي الدخل الجيد من شأنه تحسينها

□ بغداد /المدى

قالت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان هناك نسبة عالية من الأسر ما زالت تعتمد على البطاقة التموينية لاسيما في الريف.

ونقل بيان للوزارة عن وكيلها مهدي العلاق خلال كلمته في ندوة عقدت بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي لمناقشة دراسة عن الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق " ان اسلوب حجب البطاقة التموينية عن بعض شرائح المجتمع من ذوي الدخل الجيد من شأنه تحسين نظام البطاقة التموينية ومساعدة المخططين على التفكير للمرحلة المقبلة واختيار السيناريو المناسب لإصلاح البطاقة التموينية ".

واضاف : ان فكرة توزيع مواد البطاقة التموينية بسلة واحدة من قبل مجهز واحد وصلت الى مراحل متقدمة موضحا " ان قضية تأمين الغذاء لأفراد المجتمع يشكل اهمية قصوى ، لذلك فان هذه الدراسة تمثل خطوة مهمة لتحليل واقع الامن الغذائي في العراق ".

من جهته اكد ادوارد كالون مدير برنامج الاغذية العالمي اهمية التحليل الذي تم انجازه في العراق ، مشيرا الى ان هذا التحليل " أظهر تراجعاً في معدلات الحرمان الغذائي ".

وشدد على " ان الضامن الأكبر للامن الغذائي هو نظام البطاقة التموينية ، وان العراقيين اليوم يتمتعون بنظام غذائي افضل مما مضى ، وهل يسير نظام البطاقة التموينية على الطريق الصحيح في ما يتعلق بتأمين الامن الغذائي لافتا الى ان هناك مشكلات صعبة تتعلق بالتفاوت الكبير في دخول المواطنين العراقيين.

ودعا الى " تحقيق مشاركة اكبر في تحسين النظام الخاص بمشروع البطاقة التموينية وتحويل جزء من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الى القطاع الخاص واخضاعه للمساءلة ".

وحضر الندوة انطونيو سلفكا مدير مكتب منظمة الهجرة في العراق ووكلاء عدد من الوزارات والمديرون العامون فيها.

انخفاض صادرات النفط وعائداته لشهر حزيران 2012

□ ترجمة/ المدى

برغم تزايد انتاج النفط و افتتاح محطتين جديدتين في جنوب العراق، فقد انخفضت صادرات النفط العراقي للشهر الثاني على التوالي ، في الوقت نفسه انخفضت اسعار النفط الخام بسبب وفرة المعروض العالمي حاليا بالاضافة الى مخاوف من المزيد من المشاكل الخاصة بالاقتصاد العالمي، ما يعني ان العراق لن يحصل على ما كان يحصل عليه من عائدات النفط، و يمكن ان يهدد ذلك خطط البلاد الاقتصادية لأن العراق هو من اكثر بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا اعتماداً على النفط . لقد شهدت صناعة النفط العراقية نمواً مستمراً، ففي حزيران ٢٠١٢ كان معدل الانتاج الاجمالي ٣ ملايين برميل في اليوم الواحد اي بزيادة عن شهر أيار بسبب عمل شركات الطاقة الاجنبية التي عادت للبلاد عام ٢٠٠٩ . في الشهر الماضي مثلا، اعلنت شركة توتال الفرنسية بان حقل الحلفاية في محافظة ميسان، الذي تقوم بتشغيله بمشاركة شركات بتروجاينا الصينية و بتروناس الماليزية و شركة نفط الجنوب العراقية ، قد بدأ بالانتاج للمرة الأولى بمعدل ٧٠ الف برميل يوميا. لدى وزارة النفط خطط بالوصول الى ٣,٤ مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام الذي يبدو ممكن التحقيق، ان مشكلة العراق هي انه يفتقر الى البنية التحتية لكي يستغل بالكامل هذا النمو في الانتاج. فهناك نقص في الانابيب و في مستودعات الخزن ...الخ ، لقد تمكن العراق من افتتاح محطتين جديدتين في البصرة هذا العام مما زاد في طاقة التصدير و هناك ثلاث محطات قيد البناء ، لكن ما زال هناك المزيد مما عليه القيام به و ان كل هذه الخطط تعتمد في تمويلها على عائدات البترول .

قام العراق بتصدير ما يقارب الاربعة ملايين برميل في حزيران اي اقل من صادرات شهر أيار، ففي الشهر الماضي شحن العراق ما مجموعه ٧٢ مليون برميل و هو اقل من صادراته في الاشهر السابقة. بلغ معدل الصادرات في حزيران ٢,٤٠٣ مليون برميل يوميا، بالمقارنة مع ٢,٤٥٢ مليون برميل في أيار، مما يجعله الشهر الثاني الذي تنخفض فيه الصادرات . في نيسان بلغت صادرات العراق من النفط اعلى مستوياتها منذ الاجتياح الاميركي عام ٢٠٠٣ بمعدل ٢,٥٠ مليون برميل . ادعى متحدث باسم وزارة النفط ان اسباب الانخفاض تعود الى زيادة الطلب المحلي، فخلال اشهر الصيف يحتاج البلد الى المزيد من الوقود لتشغيل المولدات من اجل تلبية الطلب المتزايد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة، لذا فان النفط يتحول الى هذه الطلبات . بالاجمال فان التصدير عبر البصرة بقي ثابتاً من أيار الى حزيران بمعدل ٢,٠٨ مليون برميل في اليوم الواحد، بينما انخفض الشحن عبر خط كركوك من ٣٦٦,٠٠٠ برميل في أيار الى ٣١٢,٠٠٠ برميل في حزيران، وسبب الانخفاض في الشهر الماضي يعود الى سوء الاحوال الجوية التي حددت ارساء السفن في محطات البصرة، هذا امر شائع في العراق بالاضافة الى المشاكل الفنية المتعلقة بالارصاد الجوية والارهاب التي غالبا ما تحدد الصادرات، لكن مع هذا فان العراق ما زال ينتج و يشحن بترولا اكثر مما كان ينتجه ويشحنه قبل اكثر من عقد من الزمان .

الانتاج الجديد للعراق يعد نعمة من جهة و نقمة من جهة اخرى، فمن جانب جلبت الصادرات المتزايدة للبلاد ارباحا هائلة خاصة في العام الماضي عندما تجاوز معدل سعر البرميل ١٠٠ دولار. في اول ستة اشهر من عام ٢٠١٢ ربح العراق ٤٥,٢٧٧ مليار دولار. من جانب آخر، فانه يُسهم في وجود فائض في توفير النفط في العالم مما يسبب انخفاض الارباح. في حزيران ربح العراق ٦,٤٥٣ مليار دولار، اي اقل من ارباح شهر أيار (٦,٠٦٤ مليار دولار) ، و كانت عائدات الشهر الماضي هي الادنى منذ شباط ٢٠١١ ، حيث بلغ سعر برميل النفط الخام العراقي ٩٠ دولارا اي اقل من سعر أيار البالغ ١٠٣ دولارات، و هذه هي المرة الاولى التي ينخفض فيها السعر الى اقل من ١٠٠ دولار منذ شباط ٢٠١١ ، حصل هذا برغم تحسين جودة النفط العراقي المشحون، انخفضت معدلات النفط الخام العالمي لأسباب عدة منها القلق بشأن مشاكل ديون الاتحاد الاوروبي والاقتصاد الصيني المتباطىء وزيادة انتاج الدول الاعضاء في منظمة اوبك، حيث تتجاوز المنظمة على معدل انتاجها البالغ ٣٠ مليون برميل في اليوم بمقدار ١,٩ مليون برميل. القى العراق باللوم على المملكة العربية السعودية و الكويت و الامارات العربية المتحدة على انها المتهم الرئيس، و طالبها بخفض انتاجها من اجل رفع الاسعار . في الوقت نفسه، ليس للعراق حصة في اوبك وانه يزيد من انتاجه الذي يرتد عليه الان. العراق ملزم بزيادة انتاجه الى اعلى مستوى ممكن من اجل الحصول على وارد لإعادة بناء نفسه بعد عقود من العقوبات و الحروب ، و كذلك لرغبته في استعادة قوته داخل منظمة اوبك .

مع ذلك و مع وضع الاقتصاد العالمي و اسواق الطاقة العالمية، فان هذه الستراتيجية لها نتائج عكسية، يبدو ان المسؤولين في العراق لا يفهمون المأزق الذي هم فيه، و انهم يضغطون على البلدان المجاورة من اجل خفض انتاجها بدلا من النظر الى اهدافهم الخاصة . يوفر النفط ٩٠ ٪ من عائدات العراق، و يعد من اهم الموارد الطبيعية فيه ، من عام ١٩٨٠ و حتى ٢٠٠٨ عانت صناعة النفط من الحروب و العقوبات و الاجتياح و الاعمال المسلحة، في عام ٢٠٠٩ بدأ الوضع يتغير حيث عادت بغداد للترحيب بالشركات العالمية من اجل انعاش الاعمال، و منذئذ ارتفع الانتاج و اتخذت بغداد الخطوات اللازمة لزيادة بنيتها التحتية من اجل تصدير المزيد، جاء ذلك في الوقت المناسب حيث ارتفعت اسعار النفط الخام بسبب التوترات في الشرق الاوسط و شمال افريقيا، لقد تغير الوضع الان، لأن خطط العراق للنمو المستمر تتضارب مع توفير النفط العالمي ، الحكومة العراقية تعي هذه المسألة و هي تضغط على دول اوبك كي تخفض انتاجها لكنها في الوقت ذاته تحاول رفع انتاجها قدر الامكان. هذا التناقض من المحتمل ان يقوّض آمال العراق في ان يصبح واحدا من اكبر منتجي النفط في العالم، الأهم من ذلك ، فان انخفاض العائدات المتولد عن ذلك سيهدد خطط التطوير في عموم البلاد لأن الميزانية تعتمد كليا على مبيعات النفط، على العراق ان يوازن ما بين هدف العودة كقوة نفطية و بين وضع الاقتصاد العالمي. مع هذا فان التخطيط الستراتيجي للعراق ضعيف جدا ، و قد يستغرق البلد وقتا طويلا ليجد حلولا و خلال ذلك سيكون قد تسبب في المزيد من الأضرار لنفسه اكثر مما هو ضروري

. عن : أفكار عن العراق

69 مليار دينار قروض جديدة للمزارعين

□ بغداد / قيس عيدان

صادق مجلس إدارة صندوق الاقراض التخصيصية في وزارة الزراعة على إقراض (٣٠١٥) معاملة إقراض بمبالغ تجاوزت الـ (٦٩) مليار دينار.

وقال الوكيل الإداري والمالي للوزارة غازي راضي العبودي لـ (المدى): أنّ المبالغ المقررة تمثل الأقراض التي أوصت بها لجنة الإقراض في الوزارة مشيراً الى انها توزعت على صناديق تنمية الثروة الحيوانية بواقع (٧١) معاملة . واضاف العبودي :ان صغار الفلاحين كانت معاملاتهم (٨٥٨) بمبالغ مقدارها ثلاثة عشر ملياراً وثلاثمائة وسبعة ملايين وستة وعشرون ألف دينار، اما المكننة ومشاريع الري فاحتوت على (٢٠١٤) معاملة بمبلغ مقداره ثلاثة وأربعون مليارا وثمانمائة وتسعة عشر مليونا وسبعمائة وثمانية وخمسون الفا ومائتا دينار، اما تنمية النخيل (٥٤) معاملة بمبلغ مقداره مليارا وأربعمائة وثلاثة وثلاثون مليونا ومائة وعشرون الف دينار بالاضافة الى تنمية المشاريع الإستثمارية الكبرى التي كانت (٥) معاملات بمبلغ مقداره تسعة مليارات وخمسمائة وتسعة وسبعون مليون دينار. في الوقت نفسه قررت الحكومة منع استيراد الطيور والبيض من ١٨ دولة، مشيرة إلى أن القرار اتخذ للحفاظ على البيئة المحلية ومنع انتشار مرض انفلاونزا الطيور.

وقالت الحكومة في بيان صحفي انها "قررت منع استيراد الطيور الحية والجارحة والزينة، فضلاً عن البيض بنوعيه المائدة والتفقيس من ١٨ دولة آسيوية وأفريقية وأوربية"، مبينة أن "المنع جاء استنادا إلى التحديث الأخير الصادر عن منظمة الصحة الحيوانية العالمية، المتعلق بالموقف الوبائي لمرض انفلاونزا الطيور".

وأضافت أن "المنع شمل أيضا ريش الطيور وجميع المواد التي تدخل الدواجن أو منتجاتها في تركيبها، حفاظاً على البيئة المحلية ومنع انتشار المرض"، موضحا أن "الدول التي شملها الحظر هي بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الصين، الهند، هونك كونك، لاوس، ماينمار، مصر، فيتنام، اليابان، كوريا، هولندا، جنوب إفريقيا، اندنوسيا، النيبال، استراليا، سريلانكا".

وأنفلونزا الطيور والذي يرمز إليه H٥N١ بحسب منظمة الصحة العالمية مرض فيروسي يصيب الحيوانات عموما والطيور بشكل خاص، ويكمن الفيروس في دماء الطيور ولعابها وأمعائها وأنوفها فتخرج في برازها الذي يجف ليتحول إلى ذرات غبار متطايرة يستنشقها الدجاج والإنسان القريب من الدجاج، ويعتبر الوز والبط والدجاج هي الأكثر إصابة بهذا الفيروس.